

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تحليل تعليل صاحب الكفاية للاح提اط

لقد أجبنا كافة الشبهات عن شتى الاستحالات – الإنشاء و الفعلية و الامتثال و القدرة – بأضبط البراهين و الوثائق، و من ثم قد أجهنا نحو «إمكانية اتخاذ القصد ضمن الأمر الأول» بل ارتقينا إلى أنه حتى لو استحال الأمر الأول أيضاً – وفقاً للكفاية – لصحيحنا «القصد» بالأمر الثاني تماماً – وفقاً لاعتقاد الشيخ الأعظم و المحقق العراقي سلفاً – بحيث لا يُعد لاغياً و ذلك حسيناً فسررت مكتبة قم المقدسة «العبادة» – الملوكات الخمس – بلا توقف الأمر على القصد بتاتاً.

و في الشوط الأخير، قد تبقي تحليل تعليل صاحب الكفاية قائلاً:

«و عليه فلا حاجة في الوصول إلى غرضه إلى وسيلة تعدد الأمر لاستقلال العقل (احتياطاً) مع عدم حصول غرض الأمر بمجرد موافقة الأمر (الأول بلا قصد) بوجوب الموافقة على نحو يحصل به غرضه (النهائي) فيسقط أمره.» [1]

فثمة تفسيران لهذا التعليل:

1. أنه يتحدث حول استقلال العقل لدى الدوران بين الأقل و الأكثر، فيستوجب العقل الاشتغال بالأكثر، لأننا قد تحيّرنا: هل تحقق أصل الامتثال بالأقل أم لا؟ إذن فالتسائل يحول حول تكون أساس «الامتثال بالأقل» – فضلاً عن غرضه النهائي –.

2. أن الاحتياط لا يتعلّق بأبحاث «الأقل و الأكثر» موضوعاً بل يعتقد المحقق الآخوند أن الامتثال سيتحقق بصورته الظاهريّة – في أدنى الدرجات كإتّيان مطلق الماء – ولكن الشك الرئيسي يرتبط «بتحقق الغرض النهائي للمولى» لا أساس الامتثال فنظراً لذلك قد أدرك العقل حتمية «تحقيق كافة أبعاد الغرض».

و المستظاهر من عبارة الكفاية – بوجوب الموافقة على نحو يحصل به غرضه (النهائي) فيسقط أمره – هي التفسيرة الثانية بلا استهداف لمبحث الأقل و الأكثر أساساً، فكنموذج لذلك: لو صدر «أسقني ماء» لتم الامتثال الظاهري و السطحي بمطلق الماء لموافقة الأمر، إلا أن الشك تجاه «وقوع الغرض الأصيل» – أي الماء البارد – لازال فعالاً، وبالتالي سيحتم العقل الاحتياط تجاه المتطلّب الأصيل.

و نعم ما أجابه المحقق الاصفهاني حيث قدّأناط إدراك العقل للاحتياط في أي قيد «عجز المولى عن إبرازه» فوتقىذ سُجّدنا الإدراك العقلي فحسب، بينما لو قدر على إعلانه كالأمر الثاني – رغم عجز تقييده في الأول – فلا نعّباً بالاحتياط العقلي بل سنحذّرها حنون الأمر الثاني المولوي فحسب، وبالتالي لا يصح أن نُوسع نطاق الإدراكات العقلية و نعملها دوماً لدى أي تحيّر و ارتياح كما زعمه المحقق الآخوند بل إنّها مشروطة بعجز المولى تماماً.

و عقِيبَ مناقشات الدُّور و دراسة زواياها، فقد حَدَّدَ صاحب الكفاية تلك الاستحالات بصورة واحدة قائلًا:

«هذا كله إذا كان التقرب المعتبر في العبادة بمعنى قصد الامتثال (و بداعي الأمر).

و أما إذا كان بمعنى الإتيان بالفعل بداعي حسنه (الذاتي) أو كونه ذا مصلحة (إكرام اليتيم) «أو له تعالى» [2] (لا للأمر، فهناك تمایز ما بين الامتثال بنية الأمر أو بنية ذاته تعالى) فاعتباره في متعلق الأمر و إن كان بمكان من الإمكان (ثبوتاً و عقلاً أي: إفعل لحسنه أو لمصلحته أو خصيّصاً لي) إلا أنه غير معتبر فيه قطعاً (نظراً للدوران الآتي) و لكاية الاقتصار على قصد الامتثال الذي عرفت عدم إمكان أخذه فيه بداهةً.» [3]

ولكن في أول وهلة نعترض - على اكتفائه بقصد الامتثال و إعدام اعتبار بقية النّوایا - بأنّ مقالته تُعدّ «مصادرةً بالمطلوب» إذ كفاية «الاقتصار بالقصد» هي بداية النّزاعات، فكيف رفض اعتبار بقية النّوایا لأجل كفاية القصد؟ فالفقرتان لا تتلائمان إذ ربّ فقيه يُذعن بتوفّر الدلائل لبقية النّوایا أيضاً - مزيداً للقصد -.

تبريره نهاية الدراسة لكاية صاحب الكفاية

لقد بَرَّ المحقق الاصفهاني تعليل أستاذه بأسلوب أنيق و دقيق قائلًا: [4]

«إن شَتَّى النّوایا لا تُجدي للعبادة إِذْ لَوْ اعْتَبَرْنَا هَا لَأَصْبَحَتْ إِمَّا تَعْبِينِيَّةً أَوْ تَخْيِيرِيَّةً:

1. فلو تعيَّنت كافتها في العبادة بحيث يتوجّب عليه أن يَنْوِي قصد الامتثال مع الحُسْن الذاتي و مع المصلحة المكرونة و له تعالى خصيّصاً أيضاً، لاتّضح زيف هذه العملية إذ تُضاد الإجماع الصارخ «بانعدام اعتبارها» بل أطبقوا على كفاية «قصد الامتثال» فحسب.

2. و لو توجّبت تلك النّوایا بلون الواجب التّخيري بحيث إِمَّا يَنْوِي القصد أم الحُسْن أم المصلحة أم... لَمَا انتَفَعْنَا بذلك أيضاً إذ لو استحالَت إحدى أطراف الواجب التّخيري - كالقصد - لَمَا تَشَكَّلْ بُنْيَان الوجوب التّخيري منذ الأساس، و حيث قد أقرَّ صاحب الكفاية باستحالة «اتّخاذ القصد ضمن الأمر» وبالتالي قد اكتفى بالقصد وفقاً لما أسلفنا. [5]

إذن لا يَصْحَّ تفسير لفظة «قطعاً» بمعنى الإجماع بل قد قطع صاحب الكفاية «بعدم اعتبار شَتَّى النّوایا» نظراً لدورانها بين التّعبيّني و التّخيري كما تلوّنَاه للّتوّ، فالإجماع يرتبط «بكفاية القصد» لا بكلمة «قطعاً».

[1] آخوند خراساني محمدكااظم، كفاية الأصول (طبع آل البيت). ص74 قم، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
[2] سقطت من «أ».

[3] آخوند خراساني محمدكااظم بن حسين. كفاية الأصول (طبع آل البيت). ص74 قم مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[4] لم أُعْتَرْ على بنبوغه.

[5] أي لأجل استقلال العقل بالاحتياط و ذلك وفقاً لتنصيصه قائلًا: «و عليه فلا حاجة في الوصول إلى غرضه إلى وسيلة تعدد

الأمر لاستقلال العقل (احتياطياً) مع عدم حصول غرض الأمر بمجرد موافقة الأمر (الأول بلا قصد) بوجوب الموافقة على نحو يحصل به غرضه (النهائي) **فيسقط أمره**